

فضيحة .. 98.5 مليار جنيهه منح عربية للانقلاب خلال العام الماضي ورغم ذلك فشل اقتصادي كبير !



الاثنين 13 أكتوبر 2014 12:10 م

قالت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري بحكومة الانقلاب العسكري في مصر، اليوم الإثنين، إن مصر تلقت منح من الدول العربية خلال العام المالي الماضي (2013/2014)، بقيمة **98.5** مليار جنيهه (**13.7** مليار دولار)، وذلك مقارنةً بـ **5.2** مليار جنيهه (**728** مليون دولار) في العام المالي الذي سبقه (2012/2013).

وأضافت الوزارة، في تقرير، حصلت وكالة "الأناضول" على نسخة منه، أن الدين الخارجي شهد ارتفاعًا طفيفًا خلال العام المالي الماضي، حيث ارتفع في نهاية يونيو 2014 إلى **46.1** مليار دولار (**329.1** مليار جنيهه)، مقارنةً بنحو **43.2** مليار دولار (**308.4** مليار جنيهه) في نهاية العام المالي 2012/2013، بنسبة زيادة بلغت نحو **6.7%**.

وذكر التقرير أن الإيرادات العامة للدولة ارتفعت بنحو **102.7** مليار جنيهه خلال العام المالي الماضي، بنمو **29.3%** عن العام المالي السابق عليه، لتسجل **453** مليار جنيهه، مقارنةً بنحو **350.3** مليار جنيهه في العام المالي السابق عليه □

وأرجع التقرير زيادة الإيرادات إلى زيادة المنح المقدمة، من حكومات بعض الدول العربية الشقيقة في أعقاب **30** يونيو 2013.

وقال التقرير إن من الأسباب الأخرى لزيادة الإيرادات، ارتفاع حصيللة الإيرادات الضريبية بنحو **9** مليارات جنيهه، مقارنة بالعام المالي السابق، وذلك نتيجة ارتفاع حصيللة الضرائب على المبيعات المحلية بنحو **2.5** مليار جنيهه، وحصيللة ضرائب النشاط التجاري والصناعي بنحو **2.1%**، وحصيللة الضرائب على عوائد وأذون الخزانة بنحو **1.9** مليار جنيهه، يضاف إلى ذلك زيادة الإيرادات الأخرى بقيمة **400** مليون جنيهه □ ولم يذكر التقرير إجمالي الحصيللة الضريبية خلال العام المالي 2013/2014.

وأكد التقرير أن المصروفات العامة ارتفعت بنسبة **18.1%**، وبقيمة **106.2** مليار جنيهه، خلال العام المالي 2013/2014، لتسجل **694.6** مليار جنيهه □

وفيما يتعلق بالدين المحلي، أشار تقرير وزارة التخطيط إلى أنه ارتفع ليصل إلى **1.7** تريليون جنيهه (**238** مليار دولار) بنهاية يونيو 2014، بزيادة **17.7%** عن نهاية العام المالي السابق، وطبقًا للتقرير فقد تم تمويل النسبة الأكبر من الدين المحلي من خلال إصدار الأوراق المالية، ممثلةً في أذون الخزانة والسندات، والنسبة الأقل من خلال الاقتراض والتسهيلات البنكية □